



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم  
قرارات ، مقررات ، منشور ، إعلانات وبلاغات

الإدارة والتحرير الامانة العامة للحكومة	خارج الجزائر	داخل الجزائر المقر مورجيا	الانطواء على
الطبوع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	صفحة	صفحة	التسوية الاصلية
9 2 2 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر	150 دج	100 دج	التسوية الاصلية وترجمتها
الهاتف : 15، 18، 65 الى 17 ح ج ب 50 - 3200	300 دج	200 دج	
	بما فيها نفقات الارسال		

من النسخة الاصلية : 250 دج ومن النسخة الاصلية وترجمتها 500 دج لمن العدد للمعلنين السابقة : حسب التسوية . وصف المراسم مجلات  
للمشترين . المطلوب منهم ارسال لثلاث الارقام الاخير من جديد اشترائهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 دج ومن النشر على  
اساس 20 دج للسكوك

## فهرس

والجمهورية الاشتراكية الرومانية الموقمة  
بيوخارست في 28 يونيو سنة 1979. I175

### قوانين وأوامر

قانون رقم 84 - II مؤرخ في 9 مضان عام 1404  
الموافق 9 يونيو سنة 1984 يتضمن قانون  
الاسرة (استدراك). II84

## اتفاقات دولية

مرسوم رقم 84 - I78 مؤرخ في 29 شوال عام 1404  
الموافق 28 يوليو سنة 1984 يتضمن المصادقة  
على اتفاقية التعاون القضائي والقانوني في  
المواد المدنية والعائلية والجزائية بين  
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## فهرس (تابع)

### وزارة النقل

قرار مؤرخ في 15 رمضان عام 1404 الموافق 15 يونيو سنة 1984 يحدد قائمة محطات المطارات التابعة للمؤسسة الوطنية لاستغلال الخدمات الجوية الدولية للنقل العمومي والخطوط الجوية الجزائرية». II89

قرار مؤرخ في 15 رمضان عام 1404 الموافق 15 يونيو سنة 1984 يحدد قائمة محطات المطارات التابعة للمؤسسة الوطنية لاستغلال الخدمات الجوية للنقل الداخلي والعمل الجوي (خدمات الخطوط الجوية الداخلية). II90

### وزارة التربية الوطنية

قرار مؤرخ في 5 رمضان عام 1404 الموافق 5 يونيو سنة 1984، يتضمن اعلان نتائج انتخاب ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء. II92

### وزارة الشبيبة والرياضة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 رمضان عام 1404 الموافق 13 يونيو سنة 1984، يتعلق بتنظيم مكاتب الادارة المركزية لوزارة الشبيبة والرياضة. II93

### مراسيم، قرارات، مقررات

#### الوزارة الاولى

قرارات مؤرخة في 30 جمادى الاولى و 9 و 13 عام 1404 الموافق 6 مارس و 3 و 11 و 15 أبريل سنة 1984 تتضمن حركة في سلك المترجمين. II86

قرارات مؤرخة في 9 شوال و 27 ذي القعدة و 15 ذي الحجة عام 1403 الموافق 20 يوليو و 5 و 22 سبتمبر سنة 1983 تتضمن حركة في سلك المتصرفين. II87

#### وزارة الدفاع الوطني

قرار مؤرخ في 28 رمضان عام 1404 الموافق 28 يونيو سنة 1984، يتعلق باحصاء المواطنين الذين ينتمون الى صف سنة 1987 وانتقائهم. II87

#### وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 شعبان عام 1404 الموافق 15 مايو سنة 1984 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 5 المؤرخة في 28 يونيو سنة 1983 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الاغواط والمتضمنة انشاء المقالة الولائية للطباعة في الاغواط. II88

# اتفاقات دولية

اتفاقية تعاون قضائي وقانوني في المواد المدنية والعائلية والجزائية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الاشتراكية الرومانية

ان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الاشتراكية الرومانية.

- رغبة منهما في تنمية علاقات الصداقة بين شعبيهما وفي تسهيل التعاون القضائي والقانوني في المواد المدنية والعائلية والجزائية بين الدولتين بنية احترام السيادة والاستقلال الوطني والمساواة في الحقوق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلى أساس المنافع المتبادلة،

- اتفقتا على ابرام هذه الاتفاقية،

ولاجل هذا عيتتا كمفوضين :

- عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

السيد لحسن صوفي (وزير العدل).

- عن الجمهورية الاشتراكية الرومانية :

السيد كوستانتان استاتيسكو (وزير العدل).

بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما المطلق والمعترف بصحتها ومطابقتها للاصول الواجبة اتفقتا على الاحكام التالية :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى

I - يتمتع مواطنو أحد الطرفين في إقليم

الطرف المتعاقد من حيث حقوقهم الشخصية

مرسوم رقم 84 - 178 مؤرخ في 29 شوال عام 1404 الموافق 28 يوليو سنة 1984 يتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون القضائي والقانوني في المواد المدنية والعائلية والجزائية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الاشتراكية الرومانية الموقعة ببوخارست في 28 يونيو سنة 1979.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17

منه،

- وبعد الاطلاع على اتفاقية التعاون

القضائي والقانوني في المواد المدنية والعائلية والجزائية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الاشتراكية الرومانية الموقعة ببوخارست في 28 يونيو سنة 1979،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يصادق على اتفاقية التعاون

القضائي والقانوني في المواد المدنية والعائلية والجزائية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الاشتراكية الرومانية الموقعة ببوخارست في 28 يونيو سنة 1979، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 شوال عام 1404 المرافق

28 يوليو سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

الوثيقة أو مع الهيئة الدبلوماسية أو القنصلية لاحد الطرفين المتعاقدين.

#### المادة 5

تبادل وزارتا العدل لكل مع الطرفين المتعاقدين بناء على طلب أحدهما، المعلومات المتعلقة بالنصوص القانونية الحاضرة أو الماضية الخاصة بمواد القانون المدني والعائلي والجزائي والاجراءات المدنية والاجراءات الجزائية.

### الباب الثاني

### منح المساعدة القضائية

#### المادة 6

I - يستفيد مواطنو أحد الطرفين لدى الهيئات القضائية للطرف الآخر بالمساعدة القضائية المجانية والاعفاء أو التخفيض من رسوم الدفعة الممنوحة لمواطني هذا الطرف اعتبارا لحالتهم المادية بنفس القدر وبنفس الشروط.

2 - ان المزايا المبينة بالفقرة الاولى الممنوحة لمواطني أحد الطرفين المتعاقدين في قيام دعوى لدى هيئة قضائية للطرف الآخر المتعاقد تطبق أيضا في حالة تنفيذ الإنايات القضائية وفي تبادل الوثائق.

#### المادة 7

I - تسلم الشهادة المتعلقة بالحالة المادية اللازمة للحصول على المزايا المنصوص عليها في المادة 6، مع قبل السلطة المختصة للطرف المتعاقد الذي يوجد في اقليمه موطنه أو محل اقامته.

2 - تعتبر الشهادة المسلمة لمواطني الطرف المتعاقد مع الهيئة الدبلوماسية أو القنصلية المختصة اقليميا كافية اذا كان موطنه أو محل اقامة الطالب يوجد باقليم دولة أخرى.

#### المادة 8

تقرر الهيئة القضائية المطلوب منها منح المساعدة القضائية المجانية المنصوص عليها

والمالية، بنفس الحماية القانونية الممنوحة لنفس مواطنيه.

لمواطني كل طرف متعاقد حق اللجوء الى المحاكم وغيرها مع الهيئات المختصة في المواد المدنية والعائلية والجزائية المعبر عنها في هذه الاتفاقية «بالهيئات القضائية» وكذلك حق القيام بالدعوى لدى تلك الهيئات للمحافظة على حقوقهم الشخصية والمالية.

2 - تشمل أحكام الفقرة الاولى الاشخاص الممنوية المؤسسة طبقا لقوانين الطرف المتعاقد الذي يوجد مقرها في اقليمه.

#### المادة 2

I - لا يفرض على مواطني أحد الطرفين المتعاقدين كطالبي أو كأطراف متدخلين في الدعوى الممثلين أمام الهيئة القضائية للطرف المتعاقد الثاني ولا على المقيمين باقليم أحد الطرفين احضار ضمان بمجرد دعوى أنهم أجانب أو أن ليس لهم مقر أو محل اقامة في ذلك الاقليم.

2 - تمدد أحكام الفقرة الاولى الاشخاص الممنوية.

#### المادة 3

تكون الارسلات وتبادل الوثائق بين الهيئات القضائية عن طريق وزارة العدل لكل مع الطرفين المتعاقدين مع التحفظ بالاحكام المخالفة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

#### المادة 4

I - تحرز بلفة الطالب طلبات التعاون القضائي والقانوني وكذا الوثائق المرفوقة وتكون مصحوبة بترجمة باللغة الفرنسية.

ويجب أن تكون الطلبات حاملة للختم الرسمي.

2 - تكون الترجمة مصادقا عليها من قبل مترجم رسمي تابع للسلطة التي صدرت عنها

## المادة 11

يجب أن يتضمن طلب ارسال الوثائق أو تنفيذ الانابات القضائية المعلومات التالية :

- (أ) - موضوع الطلب بالايضاحات الآتية :
  - في حالة ارسال المستندات : عنوان المرسل اليه،
  - في حالة الانابات القضائية : الاسئلة التي يجب طرحها على الشهود.
  - (ب) اسم ولقب الاطراف المتنازعين وصفتهم ومهنتهم ومحل اقامتهم أو موطنهم وفيما يخص الاشخاص المعنوية :
  - (ج) - في المادة الجزائية : التكييف القانوني للمخالفة المرتكبة.
  - (د) - عند الاقتضاء اسم ولقب وعنوان مع يمثل الاطراف.

## المادة 12

إذا كانت الوثائق المرسله محررة بلغة المرسل اليه تقوم الهيئة القضائية المطلوبة قانونا بتبليغها طبقا للاحكام القانونية الجارية بها العمل في دولتها ويجب أن تكون هذه الوثائق مرفقة بترجمة باللغة الفرنسية.

## المادة 13

- 1 - إذا كان عنوان الشخص الموعود لاداء شهادة أو لتلقى وثيقة غير مبين بدقة أو إذا كان غير فعلى الهيئة القضائية المطلوبة قانونا أن تثبت بقدر الامكان العنوان الصحيح.
- 2 - إذا كانت الهيئة القضائية المطلوبة قانونا غير مختصة لتلبية الطلب توجهه الى الهيئة القضائية المختصة وتطلع بذلك الهيئة القضائية الطالبة لتلقاها.

## المادة 14

يجب اثبات تبليغ الوثائق اما بإفادة بالاستلام

في المادة 6 طبقا لقوانين دولتها ويمكن لها عند الحاجة الاتصال بالهيئات القضائية المختصة للطرف الآخر للحصول على معلومات تكميلية.

## المادة 9

1 - إذا أراد مواطن أحد الطرفين المتعاقدين الساكن أو المقيم باقليم أحد الطرف الآخر المتعاقد أن يستفيد لدى هيئة قضائية تابعة لهذا الطرف المتعاقد بالمزايا المنصوص عليها في المادة 6، له أن يطلب ذلك كتابة من الهيئة القضائية المختصة مع حيث سكنه أو اقامته طبقا لقوانين هاته الدولة.

ان الهيئة القضائية التي تنقل الطلب مكلفة بترجمته باللغة الفرنسية وبترجمة الشهادة المنصوص عليها في المادة 7 وكذا الملحقات المحتملة.

2 - طبقا للفقرة الاولى ترسل الهيئة القضائية الطلب المرفوع اليها مصحوبا بالشهادة المنصوص عليها في المادة 7 والملحقات المحتملة الى الهيئة القضائية المختصة التابعة للطرف الآخر المتعاقد.

## الباب الثالث

تبادل الوثائق القضائية والعرفية وتنفيذ الانابات القضائية

## المادة 10

1 - يقوم الطرفان المتعاقدان تحت قيد التحفظ بالاحكام الخاصة بتسليم المجرمين وبارسال المستندات والانابات القضائية في المواد المدنية والعائلية والجزائية بواسطة وزارتي العدل.

2 - غير أنه يمكن الطرفين المتعاقدين التسليم المباشر عن طريق تمثيلهما الدبلوماسي والقنصلي لكل الوثائق القضائية والعرفية الموجهة الى مواطنيهما ان قبلها هؤلاء.

تدل على تاريخ وقوعه وتحصل امضاء المرسل اليه والشخص الذي قام بالتبليغ وكذا ختم الهيئة القضائية واما بمحضر من الهيئة القضائية مبينا تاريخ وطريق التبليغ.

### المادة 15

1 - في حالة الضرورة تقوم الهيئة القضائية الموجه اليها الانابة القضائية باستعمال نفس وسائل الاكراه كانها صادرة عن سلطات بلادها.

2 - تخبر الهيئة القضائية الطالبة قانونا، ان رغبت في ذلك، بالتاريخ والمكان اللذين سيجري فيهما التدبير المطلوب لكي يتسنى للطرف المعنى الحضور أو تعيين من يمثله.

### المادة 16

ترد الوثائق في حالة عدم تلبية الطلب. ويجب أن يخبر الطرف المتعاقد الطالب قانونا بأسباب عدم قبول الطلب أو رفضه.

### المادة 17

1 - لا تسدد فيما بين الطرفين المتعاقدين المصاريف الناجمة عن تلبية الطلب باستثناء أتعاب الخبراء والمصاريف المتعلقة بتنفيذ الخبرات.

2 - تخبر الهيئة القضائية الطالبة قانونا بمقدار المصاريف ونوعيتها.

### المادة 18

يسكن الطرف المتعاقد الطالب قانونا أن يرفض التعاون القضائي ان كان تنفيذ الطلب يتنافى والمبادئ الأساسية لتشريع وسيادته ولائحته أو لنظامه العمومي.

## الباب الرابع

### حماية الشهود والخبراء

### المادة 19

مهما كانت جنسية شاهد أو خبير مائل أمام الهيئات القضائية للطرف المتعاقد الطالب قانونا في

دعوى مدنية، عائلية أو جزائية اثر الاستدعاء المبلغ اليه من الهيئة القضائية للطرف المتعاقد المطلوب قانونا فانه لا تجوز ملاحقته قضائيا ولا يجوز ايقافه لارتكاب مخالفة هي موضوع الدعوى التي استدعى من أجلها أو لمخالفة ارتكبها قبل اجتيازه الحدود الاقليمية للطرف المتعاقد الطالب قانونا، كما لا يمكن اجباره لقضاء مدة عقوبة بناء على قرار قضائي سابق.

### المادة 20

1 - يفقد الشاهد أو الخبير الحماية الممنوحة له قانونا وفقا للمادة 19 اذا لم يغادر اقليم الطرف المتعاقد الطالب قانونا وكان ذلك في امكانه خلال خمسة عشر يوما بعد تبليغه بأن وجوده غير ضروري.

2 - لا تدخل في الاجل المشار اليه في الفقرة الاولى المدة الزمنية التي لم يغادر فيها الشاهد أو الخبير اقليم هذا الطرف لأسباب خارجة عن ارادته.

## الباب الخامس

### الاعتراف بالقرارات وتنفيذها

### المادة 21

1 - طبقا للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية يعترف وينفذ الطرفان المتعاقدان داخل اقليمهما القرارات التالية الصادرة في اقليم الطرف المتعاقد الآخر.

(أ) القرارات القضائية الصادرة في المواد المدنية والعائلية والقرارات المتعلقة بالمصاريف،

(ب) القرارات القضائية الصادرة في المسود الجزائية المتعلقة بمطالبة التعويضات ورد الاشياء والقرارات الصادرة في المادة التجارية،

(ج) القرارات التحكيمية الصادرة في المواد التجارية.

2 - تعتبر أيضا قرارات قضائية بمعنى الفقرة الاولى القرارات الخاصة بالتركات والصادرة عن الهيئات القضائية لكل من الطرفين المتعاقدين والتي

2 - ويجب أن يكون هذا الطلب مرفوقا :

(أ) - بنسخة أو صورة مصادق عليها مع القرار المرفق بشهادة تحمل صيغة الشيء المقضى فيسسه والقوة التنفيذية بشرط أن لا يكون ذلك مبينا في القرار نفسه.

(ب) - بشهادة تثبت أن المحكوم عليه لم يحضر الدعوى وكان قد استدعى في الوقت المناسب وبطريقة قانونية وكان في استطاعته تكليفه بمثله قانونا في حالة قصره،

(ج) - بترجمة للغة الفرنسية مصادق عليها للوثائق المذكورة تحت حرفي (أ) و (ب) بلغة الطرف المتعاقد الذي ينفذ القرار في اقليمه.

3 - يمكن في نفس الوقت تقديم طلبى التنفيذ والامر بالتنفيذ.

#### المادة 24

1 - تنفذ الهيئة القضائية للطرف المتعاقد القرار الذي يجب اقراره وتنفيذه في اقليمه وفق قوانين دولتها،

2 - تقتصر الهيئة القضائية التي تقرر طلب امر بالتنفيذ على التحقيق من توافر الشروط المنصوص عليها في المادتين 22 و 23 من هذه الاتفاقية.

#### المادة 25

يعترف بالأحكام القضائية النهائية الصادرة من الهيئات القضائية لأحد الطرفين المتعاقدين في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية التي تهم مواطنيها فيما بينهم ويكون لها اثارها في اقليم الطرف الآخر المتعاقد بدون أى اجراء لاقرارها.

#### المادة 26

1 - اذا كان الطرف المعنى طبقا للمادة 2 من هذه الاتفاقية من كفالة قضاء المحكوم به بتسديد مصاريف الاجراء المتعلق بحكم قضائي له قوة الشيء المقضى به الصادر من هيئة قضائية لأحد

لها، حسب قوانينهما السداخلية الاختصاص في القضايا الميراثية.

#### المادة 22

يعترف بالقرارات المنصوص عليها في المادة 21 مع هذه الاتفاقية وتنفذ حسب الشروط التالية :

(أ) - اذا اكتسب القرار قوة الشيء المقضى به وأصبح قابلا للتنفيذ وفقا لقوانين الطرف المتعاقد الذي صدر في اقليمه،

(ب) - اذا كانت الهيئة القضائية المختصة في الموضوع في اقليم الطرف المتعاقد وصدر عنها قرار وفق تشريع الطرف المتعاقد الآخر الذي وقع في اقليمه الاقرار والتنفيذ المطلوبين قانونا،

(ج) - اذا لم يحضر الطرف المحكوم عليه الدعوى وكان قد استدعى في الوقت المناسب وبطريق الدعوى وكان قد استدعى في الوقت المناسب وبطريقة قانونية حسب تشريع الطرف المتعاقد الذي صدر القرار في اقليمه أو كان في استطاعة هذا الطرف تكليفه بمثله قانونا في حالة قصره،

(د) - اذا لم يصدر حكم نهائى سابق في نفس الدعوى بين نفس الاطراف، في نفس الموضوع وعلى نفس الاساس من قبل الهيئة القضائية المختصة التابعة للطرف المتعاقد الذي سيقع اقرار وتنفيذ القرار في اقليمه،

(هـ) - اذا كان الاقرار أو تنفيذ القرار غير متافيين للمبادئ الاساسية للقوانين وللنظام المسمى للطرف المتعاقد الذي ينفذ القرار في اقليمه.

#### المادة 23

1 - يمكن تقديم طلب الامر بتنفيذ القرار الصادر عن الهيئة القضائية المختصة للطرف المتعاقد مباشرة والذي سيقع في اقليمه التنفيذ أو الى الهيئة القضائية التي حكمت في الدعوى. وينقل الطلب الى الهيئة القضائية للطرف المتعاقد الآخر طبقا لاحكام المادة 3 من هذه الاتفاقية،

## الباب السادس أحكام خاصة في المادة الجزائية 1 - التعاون القضائي

### المادة 29

يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين بتحقيق التعاون القضائي في المادة الجزائية بين هيئتهما القضائية حسب الشروط المحددة في هذه الاتفاقية.

### المادة 30

يشتمل التعاون القضائي في المادة الجزائية على تبليغ الوثائق والمستندات المؤيدة وكذا القيام بالأجراءات كاستنطاق المتهمين وسماع الشهود والخبراء وأجراء الخبرات وتفتيش المساكن وتفتيش الأبدان.

### المادة 31

يتبادل الطرفان المتعاقدان إعلانات الإدانات المقيدة في صحيفة السوابق القضائية والصادرة عن هيئتهما القضائية ضد مواطني كل منهما.

يمكن لكل طرف متعاقد، في حالة ملاحقة مواطنيه أمام هيئة من هيئاته القضائية الحصول مع الطرف المتعاقد الآخر على نسخة من صحيفة سوابقه القضائية.

عندما يرغب الطرف المتعاقد - خارج حالة الملاحقة - في تسليم نسخة من صحيفة السوابق القضائية المحفوظة لدى الطرف.

## 2 - تسليم المجرمين

### المادة 32

يلتزم الطرفان المتعاقدان فيما بينهما بتسليم المجرمين الموجودين في إقليم كل منهما والذين هم في وضعية ملاحقة جزائية أو محاكمة أو تنفيذ عقوبة طبقا لأحكام هذه الاتفاقية على إقليم الطرف الآخر المتعاقد.

الطرفين المتعاقدين فإن القرار ينفذ بطلب من المستفيد في إقليم الطرف الآخر المتعاقد مع إعفائه من الرسوم.

2 - تقتصر الهيئة القضائية التي تحكم بتنفيذ القرار المنصوص عليه في الفقرة الأولى بالتحقيق مع أن القرار الخاص بمصاريف الإجراءات قد اكتسب قوة الشيء المقضي به وأصبح قابلا للتنفيذ.

3 - تطبق أحكام المادة 23 من هاته الاتفاقية على الأمر بالتنفيذ وعلى الوثائق المرفقة.

### المادة 27

يمترف بالقرارات التحكيمية وتنفذ إذا ما توفرت فيها الشروط الآتية زيادة على الشروط التي نصت عليها المادتان 22 و 24 من هذه الاتفاقية.

(أ) - إذا صدر قرار اثر اتفاق كتابي تسند بموجبه الصلاحية لهيئة تحكيمية في نزاع معين أو في عدة نزاعات آتية تحدث بسبب علاقة قانونية معينة والهيئة التحكيمية أصدرت قرارها تبعا للصلاحيات المتفق عليها سابقا. يجب أن تكون النزاعات راجعة الى علاقات تعتبر كعلاقات تجارية من لدن تشريع الطرفين المتعاقدين.

(ب) - إذا كان الاتفاق المنصوص عليه في الفقرة (أ) المتضمنة اعترافا باختصاص هيئة تحكيمية مبرما مراعاة لتشريع الطرفين المتعاقدين.

### المادة 28

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية الخاصة بتنفيذ القرارات القضائية والتحكيمية في النصوص القانونية لكل من الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بتحويل المبالغ النقدية أو تصدير الأموال المحصل عليها بموجب تنفيذ قضائي.



(د) - إذا كان الفعل الذى طلب من أجله التسليم طبقا لتشريع أحد الطرفين المتعاقدين أصبح مقادما أو معفى عنه أو إذا وجد سبب قانونى آخر يمنع قيام الدعوى الجزائية أو تنفيذ العقوبة.

(هـ) - إذا صدر حكم نهائى على المجرم المطلوب تسليمه أو إذا أوقفت الهيئات القضائية التابعة للطرف المتعاقد المطلوب قانونا الملاحقة الجزائية لنفس الفعل.

### المادة 36

1 - إذا كان الشخص المطلوب تسليمه تحت قيد اجراءات جزائية أو حكم عليه فى اقليم الطرف المتعاقد المطلوب قانونا لسبب مخالفة أخرى ارتكبها، يجوز تأجيل تسليمه الى نهاية الاجراءات الجزائية، وفى حالة الحكم عليه الى اتمام تنفيذ العقوبة.

2 - إذا كان تأجيل التسليم يترتب عليه تقادم الملاحقة الجزائية، أو كان يعوق بصفة خطيرة سير الاجراءات القضائية المتبعة ضد الشخص المطلوب تسليمه قانونا. فانه يمكن تلبية طلب التسليم المؤقت بناء على طلب مسبب قانونا من أحد الطرفين المتعاقدين قصد اجراءات جزائية ويلتزم الطرف المتعاقد الطالب قانونا اذن بارجاع المجرم بعد اتمام أعمال الاجراءات التى سلم من أجلها.

### المادة 37

لا يمكن ملاحقة المجرم أو محاكمته لمخالفة غير التى طلب وقبل التسليم من أجلها ولا يخضع لتنفيذ عقوبة أخرى غير التى بسببها وقع التسليم ولا يمكن تسليمه لدولة أخرى الا :

1 - إذا وجدت موافقة سابقة من الطرف المتعاقد المطلوب قانونا.

2 - إذا كان فى استطاعة المجرم أن يفادى اقليم الطرف المتعاقد الطالب قانونا فى الثلاثين يوما التى تلى الافراج عنه نهائيا ولم يفعل، أو إذا رجع اليه اراديا بعد أن غادرها.

### المادة 33

1 - لا يسلم المجرمون لملاحقة جزائية أو معاكمة الا فى حالة المخالفات المستوجبة لعقوبة سالبة للحرية تزيد على سنتين وذلك وفقا لقوانين الطرفين المتعاقدين.

2 - لا يسلم المجرمون قصد تنفيذ عقوبة الا فى حالة المخالفات المعاقب عليها طبقا لقوانين الطرفين المتعاقدين وعند ما يحكم الشخص المعنى بعقوبة سالبة للحرية تزيد على سنة.

### المادة 34

لا يمكن تسليم :

(أ) - المجرمين الذين أصبحوا مواطنى طرف المتعاقد المطلوب قانونا تاريخ وصول طلب تسليمهم.

(ب) - المجرمين عديمى الجنسية المستوطنين فى اقليم الطرف المتعاقد المطلوب قانونا.

(ج) - المجرمين الذين حصلوا على حق اللجوء فى اقليم الطرف المتعاقد المطلوب قانونا.

### المادة 35

لا يقبل تسليم المجرمين :

(أ) - إذا ارتكب الفعل فى اقليم الطرف المتعاقد المطلوب قانونا.

(ب) - إذا كانت المخالفة التى يسببها طلب تسليم المجرم مرتكبة خارج اقليم الطرف المتعاقد الطالب قانونا أو كان تشريع الطرف المتعاقد المطلوب قانونا لا ينص على الملاحقة فى مثل هذه المخالفة المرتكبة خارج اقليمه أو كان تشريع بلده غير قابل للتسليم بسبب المخالفة التى هى موضوع الطلب.

(ج) - إذا لم يكن قيام الدعوى الجزائية طبقا لقوانين الطرفين المتعاقدين الا بتقديم شكوى مسبقة من الشخص المتضرر.

## المادة 38

ترسل الطلبات ويقع تبادل المعلومات المتعلقة بتسليم المجرمين مع الطريق الدبلوماسي.

## المادة 39

1 - يجب أن يكون طلب التسليم الموجه الى الطرف المتعاقد المطلوب قانونا مرفقا :

أ - بصورة مصادق عليها للامر بالقبض وبصورة مصادق عليها للحكم النهائي عندما يكون التسليم مطلوب قصد تنفيذ العقوبة. وفي حالة ما اذا لم يرد في الامر بالقبض الفعل مع زمان ومكان وقوعه والتكييف القضائي له تبين هذه العناصر في ملحق مصادق عليه.

ب - بنسخة للنصوص القانونية المطبقة في الموضوع.

ج - بالاستعلامات الخاصة بمدة العقوبة التي لم تنفذ وذلك في حالة طلب تسليم مجرم محكوم عليه ولم يمض الا جزءا من العقوبة.

د - بكافة المعلومات التي تفيد اثبات شخصية المجرم المطلوب تسليمه.

2 - يمكن للطرف المتعاقد المطلوب قانونا أن يطلب البيانات والوثائق التكميلية اذا كانت البيانات المنصوص عليها في الفقرة الاولى غير كافية. ويجب على الطرف المتعاقد الطالب قانونا أن يرد على الطلب في أجل أقصاه شهرين.

## المادة 40

اذا توفرت الشروط الشكلية في طلب تسليم المجرمين يقوم الطرف المتعاقد المطلوب قانونا بعد توصله بهذا الطلب بدون تأخير بالقاء القبض على المجرم المذكور في الطلب باستثناء الحالات التي لا يمكن فيها هذا التسليم طبقا لهذه الاتفاقية.

## المادة 41

يطلب صريح يمكن القاء القبض بصفة مؤقتة

على مجرم قبل التوصل بطلب التسليم اذا تمسكت الهيئة القضائية المختصة للطرف المتعاقد الطالب قانونا بالامر بالقبض أو بقرار يكون له قوة الشيء المحكوم فيه وأعطت سابق إعلان لطلب التسليم. ويمكن نقل هذا الطلب عن طريق البريد بواسطة التلغراف أو بآية وسيلة أخرى تترك اثرا مكتوبا.

ويجب اخطار الطرف المتعاقد الطالب قانونا على الفور بالقاء القبض وفقا لاحكام هذه المادة.

## المادة 42

1 - ان لم ترسل المعلومات المطلوبة في الاجل المحدد في المادة 39 مع هذه الاتفاقية يوقف الطرف المتعاقد المطلوب منه تسليم الاجراءات حالا ويطلق سراح الشخص المقبوض عليه.

2 - يطلق سراح المقبوض عليه بموجب احكام المادة 41 ان لم يبلغ الطلب في مدة شهر ابتداء من اليوم الذي أعلن فيه الطرف المتعاقد بالقاء القبض عليه.

## المادة 43

1 - يعلم الطرف المتعاقد الطالب قانونا الطرف الآخر المتعاقد بقراره المتخذ في شأن تسليم المجرم.

2 - يخبر الطرف المتعاقد المطلوب قانونا والموافق على تسليم المجرم، الطرف الاخر الطالب قانونا بالمكان والتاريخ اللذين سيجري فيهما تسليم الشخص المعنى.

3 - يطلق سراح المجرم الذي قبل تسليمه ان لم يتكلف به الطرف الطالب قانونا في مدة خمسة عشر يوما ابتداء من اليوم المحدد للتسليم. وفي هذه الحالة يمكن رفض الطلب ان جدد.

## المادة 44

اذا تعددت الدول في طلب تسليم نفس المجرم

4 - يتم تحويل المبالغ المالية أو تسليم الاموال وفقا لتشريع الطرف المتعاقد الطالب قانونا.

#### المادة 47

1 - بناء على طلب احدهما يرفض كل من الطرفين المتعاقدين المرور عبر اقليمه للأشخاص المسلمين لكل منهما من دولة أخرى. ولا يلتزم الطرف المتعاقد المطلوب قانونا بضمان هذا المرور في حالات التسليم غير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

2 - يجب ايداع الطلب ومعالجته وفق أوضاع طلب التسليم.

3 - يمنح الطرف المتعاقد المطلوب منه التسليم قانونا رخصة عبور اقليمه حسب الطريقة التي تبدو له أليق.

#### المادة 48

يتحمل الطرف المتعاقد مصاريف التسليم المدفوعة في اقليمه.

يتحمل تكاليف العبور الطرف المتعاقد الطالب قانونا.

#### المادة 49

يعلم الطرف المتعاقد طالب التسليم الطرف الآخر المتعاقد المطلوب قانونا بنتيجة الاجراءات الجزائية المتبعة ضد المجرم المسلم.

واذ كان المسلم محكوما عليه فعلى الطرف المطلوب منه قانونا أن يرفق الاعلام بنسخة من القرار القضائي المكتسب قوة الشيء المحكوم فيه.

#### الباب السابع

#### أحكام نهائية

#### المادة 50

1 - يصادق على هذه الاتفاقية.

لسبب مخالفة أو عدة مخالفات فللطرف المطلوب قانونا البت في الطلب الذي ينفذه.

#### المادة 45

إذا تهرب شخص مسلم بأية كيفية كانت من الملاحقة الجزائية أو من محاكمته أو من تنفيذ عقوبة جزائية عليه وهو مقيم في اقليم الطرف المتعاقد الذي كان قد طلب منه تسليمه فانه يسلم اثر طلب مجدد لتسليمه دون ارسال الوثائق المذكورة في المادة 39 من هذه الاتفاقية.

#### المادة 46

1 - بطلب من الطرف المتعاقد الطالب قانونا يرسل الطرف المتعاقد المطلوب :

أ - الاشياء التي يمكنها أن تستعمل كوسائل اثبات في دعوى جزائية وترسل أيضا هذه الاشياء في حالة عدم تسليم المجرم بسبب وفاته أو اختفائه أو لظروف أخرى.

ب - الاشياء المحصل عليها حقيقة بسبب المخالفة أو المستعملة في ارتكابها.

تدفع هذه الاشياء مقابل ائصال.

2 - اذا كانت الاشياء المطلوبة ضرورية للطرف المتعاقد المطلوب قانونا في دعوى جزائية يمكن الاحتفاظ بها مؤقتا أو تسليمها شريطة أن تعاد الى الطرف المتعاقد قانونا في أقرب وقت ممكن.

3 - تبقى حقوق الطرف المتعاقد المطلوب قانونا وحقوق الغير على تلك الاشياء محفوظة وتسلم الاشياء الخاضعة لمثل هذه الحقوق في أقرب وقت ممكن وبدون مصاريف الى الطرف المتعاقد المطلوب قانونا قصد اعادتها احتماليا الى أصحاب الحقوق. وإذا وجد اصحاب الحقوق في اقليم الطرف المتعاقد الطالب قانونا فبإمكان هذا الطرف اعادتها اليهم مباشرة شريطة الحصول على موافقة الطرف المتعاقد الآخر.

حرر ببوخارست في تاريخ 28 يونيو سنة 1979 في نسختين أصليتين كل منها باللغة العربية والرومانية والفرنسية لكل منها قوة الثبوت، وفي حالة الاختلاف في تأويل أحكامها سيرجح النص الفرنسي.

اثباتا لذلك وقع مفوضا الطرفين المتعاقدين على هاته الاتفاقية وختمها بخاتميتهما.

عن الجمهورية الجزائرية عن الجمهورية الديمقراطية الشعبية الاشتراكية الرومانية  
لحسن صوفي كوستانتان استاتيسكو

2 - سيتم تعادل وثائق التصديق بالجزائر في أسرع وقت ممكن.

### المادة 51

1 - يجري العمل بهاته الاتفاقية بعد مضي ثلاثين يوما على تبادل وثائق التصديق.

2 - أبرمت هاته الاتفاقية لمدة غير محددة ويمكن لكل من الطرفين المتعاقدين إلغاؤها. ويجري العمل بهذا الالفاء بعد مضي ستة أشهر على تاريخ تبليغه للطرف المتعاقد الاخر.

## قوانين وأوامر

- الصفحة 912 - العمود الاول - المادة 36 - الفقرة 3 - السطر الثاني

بدلا من : ... بالحسن والمعروف ..  
يقرأ : ... بالحسنى والمعروف ..

- الصفحة 916 - العمود الثاني - المادة 107 - السطر 3

بدلا من : ... وقت صدوره'  
يقرأ : ... وقت صدورها

- الصفحة 916 - العمود الثاني - المادة III - السطر الاول

بدلا من : ... بالفقيد  
يقرأ : ... بالفقد

- الصفحة 918 - العمود الاول - المادة 135 - الفقرة I

بدلا من : ... أو عدوانا ...  
يقرأ : ... وعدوانا ...

قانون رقم 84 - 11 مؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 يتضمن قانون الاسرة (استدراك).

الجريدة الرسمية - العدد 24 الصادر بتاريخ 12 رمضان عام 1404 الموافق 12 يونيو سنة 1984.

- الصفحة 911 - العمود الاول - المادة 19 - السطر الثاني

بدلا من : ... مالم يتنافى ...  
يقرأ : ... مالم يتناف ...

- الصفحة 911 - العمود الثاني - المادة 30 - السطران الثالث والاخير

بدلا من : ... والتي تزيد على العدة ...  
يقرأ : ... والتي تزيد على العدد ...  
بدلا من : الرضاع  
يقرأ : أو من الرضاع

الصفحة 923 - العمود الاول - المادة 185 - السطر

2

بدلا من : ... توقف ...

يقراً : ... تتوقف ...

الصفحة 923 - العمود الثاني - المادة 202 -  
السطران 2 و 3

بدلا من : ... على الموهب له ... يتوقف  
على ...

يقراً : ... على الموهب له ... يتوقف تماماً  
على ...

المادة 203 - العمود الثاني - السطران 1 و 2

بدلا من :

المادة 203 : تشترط في ... وغير محجوز  
عليه.

يقراً :

المادة 203 : يشترط في ... وغير محجوز  
عليه.

الصفحة 924 - العمود الاول - المادة 207 -  
السطران 1 و 2

بدلا من :

المادة 207 : اذا كان الشيء الموهب بيد  
الموهوب له ...

يقراً :

المادة 207 : اذا كان الشيء الموهوب بيد  
الموهوب له ...

الصفحة 924 - العمود الثاني - المادة 211 -  
الفقرة 3) السطر الثاني

بدلا من : ... أو تبرع منه ...

يقراً : ... أو تبرع أو ضاع منه ...

(الباقى بدون تغيير).

الصفحة 918 - العمود الثاني - المادة  
144 - الفقرة 3)

بدلا من : ... وعدم الاخ والاخت لاب، وعدم  
من ذكر في الشقيقة

يقراً : ... وعن الاخ والاخت لاب وعمق ذكر  
في الشقيقة

الصفحة 919 - العمود الثاني - المادة  
151 - الفقرة 3)

بدلا من : 3) عاصب قريبة

يقراً : 3) عاصب مع غيره

الصفحة 919 - العمود الثاني - المادة 153 :

الفقرة 3) السطر الثاني

بدلا من : وأبناءهم ...

يقراً : وأبناءهم ...

الفقرة 4) - السطر الثاني

بدلا من : أبيه ... وأبناءهم ...

يقراً : أبيه ... وأبناءهم ...

الصفحة 921 - العمود الاول - المادة 165 - السطر  
الثاني

بدلا من : ... أو الاب

يقراً : ... أو لاب

الصفحة 921 - العمود الاول - المادة  
167 - السطر الاول

بدلا من :

المادة 167 : اذا لم تستغرق التركة ...

يقراً :

المادة 167 : اذا لم تستغرق الفروض

التركة ...

الصفحة 921 - العمود الثاني - السطر الاول

بدلا من : فأولادهم ...

يقراً : فأولادهم ...

# مراسيم، قرارات، مقررات

## الوزارة الأولى

قرارات مؤرخة في 30 جمادى الأولى وأول و 9 و 13  
رجب عام 1404 الموافق 6 مارس و 3 و 11 و 15  
أبريل سنة 1984 تتضمن حركة في سلك  
الترجمين.

بموجب قرار مؤرخ في 30 جمادى الأولى عام  
1404 الموافق 6 مارس سنة 1984، تعين الأنسة  
سفيدة كباش كتان مترجمة متمرنة (الرقم  
الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية والجماعات  
المحلية، ابتداء من تاريخ اقتراحها.

بموجب قرار مؤرخ في أول رجب عام 1404  
الموافق 3 أبريل سنة 1984، يرسم السيد علي بن  
صابر في سلك المترجمين ويرتب في الدرجة الأولى،  
(الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 15 نوفمبر سنة  
1981.

بموجب قرار مؤرخ في أول رجب عام 1404  
الموافق 3 أبريل سنة 1984، يرسم السيد عز الدين  
بوكحيل في الدرجة الأولى من سلك المترجمين  
(الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 18 سبتمبر سنة  
1983.

بموجب قرار مؤرخ في أول رجب عام 1404  
الموافق 3 أبريل سنة 1984، ترسم الأنسة نجاة  
العموشي في الدرجة الأولى من سلك المترجمين،  
(الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 18 سبتمبر سنة  
1983.

بموجب قرار مؤرخ في أول رجب عام 1404  
الموافق 3 أبريل سنة 1984، تعين الأنسة صليحة

يدو مترجمة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295)  
بوزارة الحماية الاجتماعية ابتداء من تاريخ  
تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404  
الموافق 11 أبريل سنة 1984، يرسم السيد محمد  
عمارة في الدرجة الأولى من سلك المترجمين،  
(الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول أكتوبر سنة  
1982.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404  
الموافق 11 أبريل سنة 1984، ترسم الأنسة ربيعة  
موهوبى في الدرجة الأولى من سلك المترجمين،  
(الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول أكتوبر سنة  
1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404  
الموافق 11 أبريل سنة 1984، تعين الأنسة نصيرة  
حمار مترجمة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295)  
بوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية  
والبتروكيماوية ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404  
الموافق 11 أبريل سنة 1984، تعين الأنسة فاطمة  
زروالة مترجمة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295)  
بوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية  
والبتروكيماوية ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 13 رجب عام 1404  
الموافق 15 أبريل سنة 1984، يعين السيد محمد  
تواتى مترجما متمرنا، الرقم الاستدلالي 295،  
بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ابتداء من  
تاريخ تنصيبه.

## وزارة الدفاع الوطني

قرار مؤرخ في 28 رمضان عام 1404 الموافق 28 يونيو سنة 1984، يتعلق بإحصاء المواطنين الذين ينتمون الى صف سنة 1987 وانتقائهم.

ان المحافظ السامي للخدمة الوطنية،  
- بمقتضى الامر رقم 68 - 82 المؤرخ في 18 محرم عام 1388 الموافق 16 ابريل سنة 1968 والمتضمن سن الخدمة الوطنية،  
- وبمقتضى الامر رقم 74 - 103 المؤرخ في اول ذى القعدة عام 1394 الموافق 15 نوفمبر سنة 1974 والمتضمن قانون الخدمة الوطنية، المعدل والمتمم،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يجب على المواطنين ذوى الجنسية الجزائرية المولودين بين اول يناير و 31 ديسمبر سنة 1967 أن يتقدموا الى مقر المجلس الشعبي البلدى الذى يتبع مكان اقامتهم قصد احصائهم.

المادة 2 : يعد رئيس المجلس الشعبي البلدى، فى الفترة الممتدة بين 2 يناير واول مارس سنة 1985، قائمة احصاء المواطنين المولودين أو الساكنين فى البلدية الذين يبلغون من العمر فى سنة 1985 ثمانية عشرة (18) سنة كاملة ويُدْرَج فى قائمة احصاء السنة نفسها مواطنو الصنف السابقة الذين لم يتم احصاؤهم.

المادة 3 : يرسل المجلس الشعبى البلدى الذى يتبع مقر الاقامة قائمة جميع المحصين، الذين ليسوا مع مواليد البلدية المذكورة، الى مكتب التجنيد المحتص اقليميا والى بلدية مسقط الرأس.

المادة 4 : يعلم البسادة الولاية ابتداء من تاريخ اول أكتوبر سنة 1984 المواطنين عن طريق جميع الوسائل الملائمة، بكيفيات الاحصاء، مع التذكير بواجب كل مواطن معنى ان يسجل نفسه فى قوائم أعضاء المجلس الشعبى البلدى الذى يتبعه مكان الاقامة.

قرارات مؤرخة فى 9 شوال و 27 ذى القعدة و 15 ذى الحجة عام 1403 الموافق 20 يوليو و 5 و 22 سبتمبر سنة 1983 تتضمن حركة فى سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ فى 9 شوال عام 1403 الموافق 20 يوليو سنة 1983، يرسم السيد غلام الله تركى فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320)، ابتداء من 8 أكتوبر سنة 1979. ويرتب المعنى فى الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالي 370)، ابتداء من تاريخ ترسيمه، ويحتفظ فى هذا التاريخ بأقدمية قدرها 6 أشهر و 7 أيام.

بموجب قرار مؤرخ فى 27 ذى القعدة عام 1403 الموافق 5 سبتمبر سنة 1983، يرسم السيد الهوارى دوحى فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الثالثة (الرقم الاستدلالي 370)، ابتداء من 28 يونيو سنة 1982، ويحتفظ فى هذا التاريخ بأقدمية قدرها 8 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ فى 27 ذى القعدة عام 1403 الموافق 5 سبتمبر سنة 1983، يرسم السيد الهادى صالح فى سلك المتصرفين، ويرتب فى الدرجة الاولى (الرقم الاستدلالي 320)، ابتداء من 7 نوفمبر سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ فى 15 ذى الحجة عام 1403 الموافق 22 سبتمبر سنة 1983، يرقى السيد عبد المجيد موساوى، الى رتبة متصرف متمرن، ابتداء من 21 يونيو سنة 1982، ويعين بوزارة الصحة.

يتقاضى المعنى مرتبة على أساس الرقم الاستدلالي 395، مع السلم II المطابق للدرجة الثامنة مع سلكه الاصلى. وبهذا التعيين يكون المعنى قد استنفد كل حقوقه فى الزيادة فى سلكه الاصلى بعنوان العضوية فى جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجهة التحرير الوطنى.

اليهم. وعليه يتمين على مركز الانتقاء والتوجيه أن يقوم بانتقاء مجموع المواطنين المحصين.

المادة 12 : تجتمع اللجنة الجهوية للخدمة الوطنية، بناء على طلب مكتب التجنيد، للبت في طلبات الاعفاء التي يقدمها المواطنون.

المادة 13 : تجرى عمليات احصاء المواطنين المقيمين في الخارج وانتقائهم وتجنيدهم وفقا للنصوص التنظيمية الخاصة المطبقة في هذا المجال.

المادة 14 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 28 رمضان عام 1404 الموافق 28 يونيو سنة 1984.

العقيد مصطفى بن لوصيف

## وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 شعبان عام 1404 الموافق 15 مايو سنة 1984 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 5 المؤرخة في 28 يونيو سنة 1983 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الاغواط والمتضمنة انشاء المقاطعة الولائية للطباعة في الاغواط.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير الثقافة والسياحة،

- بمقتضى الامر رقم 69 ن 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 382 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981

المادة 5 : يتم الاحصاء في مطبوعات تضعها مكاتب التجنيد تحت تصرف المجالس الشعبية البلدية وتشتمل على ما يأتي :

- قائمة المحصين المولودين في البلدية،
- قائمة المحصين غير المولودين في البلدية،
- شهادة التسجيل والاستمارة الشخصية مع اشارة « غير مولود »،
- شهادة التسجيل والاستمارة الشخصية مع اشارة « مولود »،
- استمارة التسجيل التلقائي.

ويرفق بكل ملف ما يأتي :

- نسخة من شهادة الميلاد بالنسبة للمواطنين المولودين في البلدية،
- أى وثيقة يقدمها المعنى بالامر تثبت مستواه الدراسي أو تكوينه المهني.

المادة 6 : ترسل قوائم الاحصاء المضبوطة بتاريخ 28 فبراير سنة 1985، الى الولاية لتسلمها هي الاخرى لمكتب التجنيد بتاريخ 15 مارس سنة 1985 على أبعد تقدير.

المادة 7 : يأخذ مكتب التجنيد المختص اقليميا بعين الاعتبار المواطنين الذين نسيتهم أو لم تعصهم المجالس الشعبية البلدية في الآجال المقررة.

المادة 8 : يجرى الانتقاء الطبى ابتداء من 2 مايو سنة 1985 في مركز الانتقاء والتوجيه المختص اقليميا.

المادة 9 : يرسل مركز الانتقاء والتوجيه الى مكتب التجنيد المختص اقليميا الظروف الطبية وبطاقات التوجيه، والشهادات المدرسية، وطلبات الاعفاء التي يقدمها المعنيون بالامر.

المادة 10 : تسلم للمعنيين بالامر اثر الانتقاء الوثائق التي تبين وضعيتهم ازاء الخدمة الوطنية.

المادة 11 : يستعمل مركز الانتقاء والتوجيه كل الوسائل الملائمة للتميين الا لزامي للمواطنين المحصين الذين لم يستجيبوا للاستدعاء المرسل



المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجاري به العمل، تحت سلطة الوالي وحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والي ولاية الاغواط بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 14 شعبان عام 1404 الموافق 15 مايو سنة 1984.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
محمد يعلى

وزير الثقافة  
والسياحة  
عبد المجيد مزيان

## وزارة النقل

قرار مؤرخ في 15 رمضان عام 1404 الموافق 15 يونيو سنة 1984 يحدد قائمة محطات المطارات التابعة للمؤسسة الوطنية لاستغلال الخدمات الجوية الدولية للنقل العمومي «الخطوط الجوية الجزائرية».

ان وزير النقل،

- بمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى الامر رقم 70 - 64 المؤرخ في 8 شعبان عام 1390 الموافق 8 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن احداث المجلس الوطني للطيران،

الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الثقافة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 5 المؤرخة في 28 يونيو سنة 1983 والصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الاغواط،  
يقرر ان مايلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 5 المؤرخة في 28 يونيو سنة 1983 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الاغواط والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية للطباعة.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة في المادة الاولى أعلاه «مقاوله الطباعة في مدينة الاغواط» وتدعى في صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله في مدينة الاغواط ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى، في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية، توفير حاجات الوحدات الاقتصادية في الولاية والمؤسسات العمومية، في ميدان الطباعة والتجليد.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها المشترك في ولاية الاغواط ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

- قسنطينة/ عين الباي،
- وهران/ السانية،
- تبسة،
- تلمسان/ زناتة،

تابعة للمؤسسة الوطنية لاستغلال الخدمات الجوية الدولية للنقل الجوي «الخطوط الجوية الجزائرية» في اطار مهمتها المحددة في المرسوم رقم 83- 464 المؤرخ في 30 يوليو سنة 1983 والمتضمن تعديل القانون الاساسي للشركة الوطنية للنقل والعمل الجوي «الخطوط الجوية الجزائرية»، المتتم بالمرسوم رقم 83- 621 المؤرخ في 5 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، ضمن احترام التنظيم المعمول به.

المادة 2 : تتولى المؤسسة في هذا الاطار جميع العمليات المتصلة بهدفها طبقا للاجراءات الثابتة وللقوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 رمضان عام 1404 الموافق 15 يونيو سنة 1984.

صالح قوجيل

قرار مؤرخ في 15 رمضان عام 1404 الموافق 15 يونيو سنة 1984 يحدد قائمة محطات المطارات التابعة للمؤسسة الوطنية لاستغلال الخدمات الجوية للنقل الداخلي والعمل الجوي (خدمات الخطوط الجوية الداخلية).

ان وزير النقل،

- بمقتضى المرسوم رقم 84- 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى الامر رقم 70- 64 المؤرخ في 8 شعبان عام 1390 الموافق 8 أكتوبر سنة 1970 والمتضمن احداث المجلس الوطني للطيران،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65- 159 المؤرخ في أول صفر عام 1385 الموافق أول يونيو سنة 1965

- وبمقتضى المرسوم رقم 65- 159 المؤرخ في أول صفر عام 1385 الموافق أول يونيو سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط انشاء المطارات المدنية وتشغيلها واستغلالها ومراقبتها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 70- 131 المؤرخ في 8 شعبان عام 1390 الموافق 8 أكتوبر سنة 1970 والمتعلق بتأليف المجلس الوطني للطيران ومهمته،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81- 98 المؤرخ في 12 رجب عام 1401 الموافق 16 مايو سنة 1981، والمتضمن تخصيص مطارات الدولة المتتم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83- 311 المؤرخ في 24 رجب عام 1403 الموافق 7 مايو سنة 1983 الذي يمدل القانون الاساسي للمؤسسات الوطنية لاستغلال الخاص بالارصاد الجوية والطيران ويجعل تسميتها الجديدة «المؤسسة الوطنية لاستغلال الطيران وأمنه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83- 620 المؤرخ في 30 محرم عام 1404 الموافق 5 نوفمبر سنة 1983 والمتضمن حل المؤسسة الوطنية لتسيير المطارات واستغلالها ونقل املاكها وحقوقها واعمالها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83- 621 المؤرخ في 30 محرم عام 1404 الموافق 5 نوفمبر سنة 1983 والذي يتم المرسوم رقم 83- 464 المؤرخ في 30 يوليو سنة 1983 والمتضمن تعديل القانون الاساسي للشركة الوطنية للنقل والعمل الجوي «الخطوط الجوية الجزائرية»،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 7 رجب عام 1402 الموافق أول أبريل سنة 1982، المتتم والمتضمن تصنيف المطارات المدنية التابعة للدولة والمفتوحة للطيران الجوي العمومي،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تكون محطات المطارات المخصصة للاستعمال المدني في :

- الجزائر/ هواري بومدين،
- عنابة/ المساح،

- الشلف،

- المنيعية،

- الوادي،

- غرداية / نويمرات،

- غريس،

- حاسي مسعود / وادي عيرارة،

- ابن صالح،

- جيجل،

- ورقلة،

- تامنغست / قنار،

- زرزايتين / ابن أمناس،

- توقرت / سيدي مهدي،

- تيميمون،

وكذلك محطات مطارات :

- بشار،

- بسكرة،

- تيندوف،

تابعة للمؤسسة الوطنية لاستغلال الخدمات الجوية الخاصة بالنقل الجوي الداخلي والعمل الجوي «خدمات الخطوط الجوية الداخلية» في إطار مهمتها المحددة في المرسوم رقم 83 - 465 المؤرخ في 30 يوليو سنة 1983 والمتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية لاستغلال الخدمات الجوية للنقل الجوي الداخلي والعمل الجوي، والمتمم بالمرسوم رقم 83 - 622 المؤرخ في 5 نوفمبر سنة 1983 المذكور أعلاه، ضمن احترام التنظيم المعمول به ولا سيما الأحكام المتعلقة بإدارة المطارات ذات الاستعمال المشترك وقيادتها.

المادة 2 : تتولى المؤسسة في هذا الإطار جميع العمليات المتصلة بهدفها طبقا للإجراءات الشائبة والقوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 رمضان عام 1404 الموافق 15 يونيو سنة 1984.

صالح قوجيسل

والمتضمن تحديد شروط انشاء المطارات المدنية وتشغيلها واستغلالها ومراقبتها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 70 - 131 المؤرخ في 8 شعبان عام 1390 الموافق 8 أكتوبر سنة 1970

والمتعلق بتأليف المجلس الوطني للطيران ومهمته،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 98 المؤرخ في 12 رجب عام 1401 الموافق 16 مايو سنة 1981،

والمتضمن تخصيص مطارات الدولة المتم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 311 المؤرخ في 24 رجب عام 1403 الموافق 7 مايو سنة 1983 الذي

يعدل القانون الاساسي للمؤسسات الوطنية

للاستغلال الخاص بالارصاد الجوية والطيران

ويجمل تسميتها الجديدة «المؤسسة الوطنية لاستغلال

الطيران وأمنه»،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 620 المؤرخ في 30 محرم عام 1404 الموافق 5 نوفمبر سنة 1983

والمتضمن حل المؤسسة الوطنية لتسيير المطارات

واستغلالها ونقل أملاكها وحقوقها وأعمالها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 622 المؤرخ في 30 محرم عام 1404 الموافق 5 نوفمبر سنة 1983 والذي

يتمم المرسوم رقم 83 - 465 المؤرخ في 30 يوليو سنة 1983

والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لاستغلال

الخدمات الجوية للنقل الجوي الداخلي والعمل

الجوي «الخدمات الجوية الداخلية».

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 7 رجب عام 1402

الموافق أول أبريل سنة 1982، والمتضمن

تصنيف المطارات المدنية التابعة للدولة والمفتوحة

للطيران الجوي العمومي المتم.

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تكون محطات المطارات المخصصة

للاستعمال المدني في :

- أدرار،

- بجاية / الصومام،

- بوسعادة،

- جانت،

## وزارة التربية الوطنية

قرار مؤرخ في 5 رمضان عام 1404 الموافق 5 يونيو  
سنة 1984، يتضمن اعلان نتائج انتخاب ممثلي  
الموظفين في اللجان المتساوية  
الاعضاء.

بموجب قرار مؤرخ في 5 رمضان عام 1404 الموافق 5 يونيو سنة 1984، ينتخب الموظفون  
المذكورة أسماؤهم أدناه ممثلين للمستخدمين في اللجان المتساوية الاعضاء.

الاعضاء الدائمون	الاعضاء الاضافيون	الأسلاك
عبد الله بقيادة مصباح مصباحي محمد الصغير بن الشيخ	مصطفى بوطمين برام العراريش عبد الله بولفلفل	رؤساء المؤسسات
علي باي صخرى عبد السلام مشري	محمد مرابط موسي أبركان	المقتصدون
محمد نيبو عمر شطبيبي علي زواوي	محمّد الصغير بابا أحمد فاطمة لعسامي عائشة عبيد	المراقبون العامون
حسن قمرأوي فاطمة بع عبد الله بيطام مرواني	لاخضر عبادة زيان مومني عبد المجيد مقران	أساتذة التعليم الثانوي
سيف الدين جيلاني عبد المالك شحات أحمد فزة	الحاج خالي علي السعيد مواس قادة سهلة	الأساتذة المساعدون للتربية البدنية والرياضة
محمد دموش محمد صبيح أحمد بن يحيى	بن ذهبية بلعجال الربيع قرويشة بن عيسى فلاح	معلمو التربية البدنية والرياضة
أحمد يوسفى عبد القادر بومدني عبد الله الغرور	محمد عبيد حاج سحلي محمد مساس	ممرنو التربية البدنية والرياضية
مصطفى رحال بومدين مخفي	عمر بوروز اسماعيل عماوش	مفتشو التوجيه المدرسي والمهني
محمد بلهاشمي ميلود وهاب	بلقاسم تهاى بلجيلالى خوجة	مستشارو التوجيه المدرسي والمهني

## وزارة الشبيبة والرياضة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 رمضان عام 1404 الموافق 13 يونيو سنة 1984، يتعلق بتنظيم مكاتب الادارة المركزية لوزارة الشبيبة والرياضة.

ان الوزير الاول،  
وزير الشبيبة والرياضة،  
وزير المالية،

بمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 134 المؤرخ في 29 شوال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتعلق بالوظيفة النوعية الخاصة برئيس مكتب، المعدل والمتمم،

وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 129 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير الشبيبة والرياضة ونائب الوزير المكلف بالرياضة،

وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 506 المؤرخ في 9 ربيع الاول عام 1403 الموافق 25 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشبيبة والرياضة، لاسيما المادة 10 منه،

يقررون مايلي :

المادة الاولى : عملا بالمرسوم رقم 82 - 506 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه، يحدد تنظيم مكاتب الادارة المركزية لوزارة الشبيبة والرياضة طبقا للترتيبات المبينة أدناه.

المادة 2 : يحدد تنظيم مكاتب مديرية الدراسات والبحث والتنسيق في مجال الشبيبة كما يأتي :

أ - تتكون المديرية الفرعية للدراسات والبحث من المكاتبين التاليين :

- 1 - مكتب الدراسات والبحث،
- 2 - مكتب المناهج والوسائل التربوية.

ب - تتكون المديرية الفرعية للتنسيق من المكاتبين التاليين :

- 1 - مكتب التنسيق مع مصالح الوزارة،
- 2 - مكتب التنسيق مع المؤسسات والهيئات الخارجية المعنية بقضايا الشبيبة.

المادة 3 : يحدد تنظيم مكاتب مديرية التنشيط التربوي وتسليية الشبيبة كما يأتي :

أ - تتكون المديرية الفرعية لدور الشباب من المكاتبين التاليين :

- 1 - مكتب برمجة أنشطة دور الشباب،
- 2 - مكتب جمعيات أنشطة الشباب.

ب - تتكون المديرية الفرعية لتظاهرات الشباب الثقافية من المكاتبين التاليين :

- 1 - مكتب التظاهرات الثقافية للشباب،
- 2 - مكتب التظاهرات ذات الصبغة العلمية والتقنية للشباب.

ج - تتكون المديرية الفرعية للعمل في الهواء الطلق والتبادل من المكاتبين التاليين :

- 1 - مكتب النشاط في الهواء الطلق،
- 2 - مكتب تبادل الشباب.

المادة 4 : يحدد تنظيم مكاتب مديرية الرياضة الجماهيرية كما يأتي :

أ - تتكون المديرية الفرعية للرياضة المدرسية والجامعية من المكاتبين التاليين :

- 1 - مكتب الرياضة المدرسية،
- 2 - مكتب الرياضة الجامعية.

ج - تتكون المديرية الفرعية للإحصائيات من المكتبين التاليين :

- 1 - مكتب الإحصائيات،
- 2 - مكتب الإعلام الآلى.

المادة 7 : يحدد تنظيم مكاتب مديرية التكوين والتنظيم كما يأتي :

أ - تتكون المديرية الفرعية لتكوين اطارات الشبيبة من المكاتب الثلاثة التالية :

- 1 - مكتب البرامج و انتاج الوسائل التعليمية،
- 2 - مكتب التكوين الطويل المدى،
- 3 - مكتب التكوين القصير المدى.

ب - تتكون المديرية الفرعية لتكوين الاطارات الرياضية من المكاتب الثلاثة التالية :

- 1 - مكتب البرامج و انتاج الوسائل التعليمية،
- 2 - مكتب التكوين الطويل المدى،
- 3 - مكتب التكوين القصير المدى.

ج - تتكون المديرية الفرعية للتنظيم والوثائق من المكاتب الثلاثة التالية :

- 1 - مكتب التنظيم،
- 2 - مكتب الدراسات القانونية،
- 3 - مكتب الوثائق والنشرات.

المادة 8 : يحدد تنظيم مكاتب الادارة العامة كما يأتي :

أ - تتكون المديرية الفرعية للموظفين من المكاتب الثلاثة التالية :

- 1 - مكتب موظفي الادارة المركزية،
- 2 - مكتب موظفي التأطير،
- 3 - مكتب التقديرات وتوزيع الموظفين.

ب - تتكون المديرية الفرعية للرياضة الخاصة بالجماعات المحلية والمؤسسات من المكتبين التاليين :

- 1 - مكتب الرياضة فى الجماعات المحلية،
- 2 - مكتب الرياضة فى المؤسسات.

المادة 5 : يحدد تنظيم مكاتب مديرية رياضة النخبة كما يأتي :

أ - تتكون المديرية الفرعية لتوجيه الرياضيين الشباب واعدادهم من المكتبين التاليين :

- 1 - مكتب الفروع الرياضية،
- 2 - مكتب المؤسسات المدرسية المتخصصة.

ب - تتكون المديرية الفرعية للحركة الرياضية الوطنية من المكتبين التاليين :

- 1 - مكتب المتابعة والمراقبة،
- 2 - مكتب البرمجة،

ج - تتكون المديرية الفرعية لتطوير هياكل اخبة النخبة من المكاتب الثلاثة التالية :

- 1 - مكتب برمجة التنمية الرياضية للنخبة،
- 2 - مكتب المتابعة والمراقبة،
- 3 - مكتب رياضى النخبة.

المادة 6 : يحدد تنظيم مكاتب مديرية التخطيط والدراسات كما يأتي :

أ - تتكون المديرية الفرعية للتخطيط من المكتبين التاليين :

- 1 - مكتب التخطيط والاستثمارات،
- 2 - مكتب تنمية الانشطة الرياضية والشبيبة.

ب - تتكون المديرية الفرعية للدراسات التقنية والبناء من المكتبين التاليين :

- 1 - مكتب الدراسات التقنية،
- 2 - مكتب البناءات.

- 3 - مكتب الخدمات الاجتماعية،  
4 - مكتب المنازعات.

المادة 9: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 رمضان عام 1404 الموافق 13 يونيو سنة 1984.

وزير الشبيبة  
والرياضة  
عن وزير المالية  
الامين العام  
كمال بوشامة  
محمد طرباش

عن الوزير الاول  
وبتفويض منه  
المدير العام للتوظيف  
العمومية  
محمد كمال العلمي

ب - تتكون المديرية الفرعية لميزانية التسيير من المكاتب الاربعة التالية :

- 1 - مكتب المحاسبة،  
2 - مكتب تحضير الميزانية،  
3 - مكتب التنشيط والمراقبة،  
4 - مكتب الاسفار.

ج - تتكون المديرية الفرعية لميزانية التجهيز من المكاتب الثلاثة التالية :

- 1 - مكتب الصفقات،  
2 - مكتب التسيير والمراقبة،  
3 - مكتب التموين بالعتاد.

د - تتكون المديرية الفرعية للوسائل العامة من المكاتب الاربعة التالية :

- 1 - مكتب الوسائل،  
2 - مكتب الامداد والصيانة.